● أخبار قصيرة

باكستان.. ازدياد أعمال العنف خلال الشهر الفائت

وفقًا لتقرير معهد دراسات الأمن والعنف في إسلام آباد، ازدادت أعمال العنف في شهر يوليو مقارنة بالأشهر السابقة. وجاء في التقرير أنه وقع ٧٩ هجومًا إرهابيًا خلال هذا الشهر، مما أسفر عن مقتل ١٠٨ أشخاص وإصابة ٧١ آخرين. من بين القتلى، كان ٥٠ شخصًا من المسلحين الإرهابيين الذين قُتلوا في عمليات الجيش. وقعت معظم هذه الهجمات في المناطق القبلية الملحقة بولاية خيبر بختونخوا، وكذلك في ولاية بلوشستان الباكستانية. أعلن الجيش أنه قتل ٦ قادة من طالبان المحليين في عملية عسكرية.

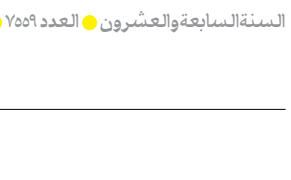

الدفاع الروسية:أسقطنا ٧٥ مسّيرة أوكرانية

أعلنت وزارة الدفاع في موسكو عن نجاحها في التصدي لهجوم جوي واسع النطاق شنته القوات الأوكرانية. حيث تم إحباط محاولة استهداف عدة مناطق في جنوب غرب البلاد باستخدام طائرات بدون طيار. وأفادت التقارير أن منظومات الدفاع الجوي الروسية تمكنت من تدمير ٧٥ طائرة مسّيرة. توزعت هذه العمليات على عدة مقاطعات، حيث شهدت روستوف النصيب الأكبر بإسقاط ٣٦ مسّيرة، تلتها أوريول بـ١٧، وبيلغورود بـ٩. كما تم رصد وإسقاط مسّيرات في مناطق أخرى مثل كورسك وريازان وفورونيج، بالإضافة إلى بحر آزوف وإقليم كراسنودار.
وتواصل القوات الأوكرانية استهداف المناطق الحدودية جنوب غربي روسيا بالمسّيرات والصواريخ بشكل شبه يومي، ما يؤكد حسب ما أعلن الرئيس فلاديمير بوتين ضرورة توسيع نطاق العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا.

كابل: لا يتم الإعتراف بحكومتنا لأهداف سياسية

قال "عبد اللطيف نظري" نائب وزير الاقتصاد في حكومة طالبان إن بعض الدول القوية تمنع الاعتراف بالحكومة الجديدة في أفغانستان، مما يجعل تقديم المعلومات الصحيحة أمراً صعباً أيضاً.
وأضاف: إن الإمارة الإسلامية لديها الصلاحية لأن يتم الاعتراف بها، لكن بعض الدول القوية تمنع الاعتراف بحكومة كابول لأهداف سياسية خاصة.
كما أشار نظري في حديثه إلى جيران أفغانستان قائلاً إن الإمارة الإسلامية لا تؤيد زيادة التوتر مع الدول المجاورة، لكن إدارة الموارد تعد من أولويات أفغانستان.
مر ما يقرب من ثلاث سنوات على الحكومة الجديدة في أفغانستان، لكن حتى الآن لم تعترف أي دولة بـ "الإمارة الإسلامية".

على خلفية مرسوم البطاقة الوطنية المجري

توسّع الخلافات داخل الإتحاد الأوروبي

الوفاق/ كتبت صحيفة "تاغس شاو" الألمانية مقالاً عن إجراء جديد من المجر، اعتبرته بروكسل استفزازياً، بصفتها الرئيس الدوري للاتحاد الأوروبي. وذكرت الصحيفة: في حين أن الاتحاد الأوروبي أغلق أبوابه إلى حد كبير أمام المسافرين من روسيا، فإن المجر تتصرف الآن بشكل معاكس تماماً وتفتح مثل هذه الأبواب، وقد اتخذت هذا الإجراء دون تنسيق مع الأعضاء الآخرين في الاتحاد.

مرسوم مثير للجدل

مؤخراً، سمح مرسوم حكومي في المجر لمواطني روسيا وبيلاروسيا ليس فقط بالدخول بسهولة إلى الاتحاد الأوروبي والمجر كدولة عضو في منطقة شنغن، بل يمكنهم أيضاً التسجيل هناك بما يسمى "البطاقة الوطنية".
يمنحهم هذا الإجراء العديد من المزايا. يمكنهم بهذه الطريقة الحصول على أي وظيفة في المجر. وبالتالي، لأول مرة، لن يحتاجوا إلى تقديم إثبات عمل، على عكس العمال الضيوف المسجلين في المجر على سبيل المثال.
وفقاً لهذا المرسوم أيضاً - على عكس العمال الضيوف - لا يوجد حد أقصى لعدد "البطاقات الوطنية" التي يمكن إصدارها لهم.
هذا يعني أن الأبواب مفتوحة عملياً لجميع المواطنين من روسيا وبيلاروسيا، وهذا النهج يحدث في بلد يتبع سياسة هجرة تهدف إلى إبعاد الرعايا الأجانب. بلد لا يمنح عملياً أي فرصة للاجئين لتقديم طلب، ناهيك عن الاعتراف بهم.
وبهذه الطريقة، تفتح السلطات المجرية الأبواب أمام المواطنين الروس والبيلاروس ليس فقط إلى المجر، ولكن أيضاً إلى الاتحاد الأوروبي ومنطقة شنغن التي عادة ما تكون بدون رقابة حدودية.

مخاوف أوروبية

أثار هذا الأمر مخاوف كبيرة في بروكسل،التي ادعت أنه من الممكن أن يتم تهريب الجواسيس الروس عبر المجر ليس فقط إلى هذا البلد، ولكن أيضاً إلى النمسا وألمانيا ودول الاتحاد الأوروبي الأخرى، متجاوزين اللوائح الصارمة للاتحاد الأوروبي لدخول المواطنين الروس والبيلاروس. وفقاً للقرارات المتخذة، يمكن للخبراء الروس أيضاً دخول البلاد من طرق أخرى لتطوير محطة الطاقة النووية المجرية باكس ٢.
يضيف المقال: لا يزال هناك افتراض بأن هذه مرة أخرى جزء من سياسة مناهضة للاتحاد الأوروبي من قبل "فيكتور أوربان"، رئيس وزراء المجر، الذي تولت بلاده الرئاسة الدورية للاتحاد الأوروبي منذ بداية يوليو. هذا الموضوع يُنظر إليه حالياً بقلق وينتقد بسبب الإجراءات الأحادية غير المنسقة لأوربان ضد روسيا.
صدر هذا المرسوم الحكومي المجري بهدوء أيضاً. لأن تسجيل "البطاقة الوطنية" بكل الامتيازات المذكورة كان موجوداً لفترة طويلة في المجر.
كان هذا الامتياز في السابق يُطبق فقط على مواطني البوسنة والهرسك ومقدونيا الشمالية ومولدوفا والجبل الأسود وصربيا وأوكرانيا،حتى تم توسيع هذه القائمة بهدوء قبل بضعة أيام لتشمل الاتحاد الروسي وجمهورية بيلاروسيا.
وفقاً لـ NTV الألمانية، هناك قوانين خاصة للعمال الضيوف في المجر. الآن يمكن للروس والبيلاروس أيضاً الاستفادة منها في المستقبل.
الآن يخشى ممثلو الاتحاد الأوروبي أن هذا سيسمح للعديد من الروس بدخول الاتحاد الأوروبي دون رقابة تقريباً – و يدعون بأن هذا سيسهل عليهم التجسس لصالح الكرملين.

رفض أوروبي

في هذه الظروف، كتب كبار ممثلي حزب EPP الأوروبي رسالة إلى تشارلز ميشيل، رئيس مجلس الاتحاد الأوروبي حول هذا الموضوع.
تنص الرسالة على: "يمكن أن يخلق هذا النهج ثغرات خطيرة للأنشطة التجسسية ويسمح لعدد كبير من الروس بدخول المجر ومنطقة شنغن الخالية من الحدود بأقل قدر من الإشراف." على وجه الخصوص، طلب كبار ممثلي الاتحاد الأوروبي من رئيس مجلس الاتحاد الأوروبي دراسة الوضع ومناقشته في القمة القادمة للاتحاد الأوروبي.
تنص الرسالة على أن الهدف يجب أن يكون اتخاذ تدابير صارمة لحماية سلامة منطقة شنغن، والحد من المخاطر الأمنية التي نشأت بالفعل، ومنع مثل هذه المبادرات في المستقبل من قبل الأعضاء الآخرين. تم التوقيع على هذه الوثيقة، من بين آخرين، من قبل مانفريد ويبر، رئيس كتلة EPP في البرلمان الأوروبي وممثل الحزب الاجتماعي المسيحي الألماني.
أعلنت المفوضية الأوروبية، المسؤولة عن مراقبة امتثال الأعضاء لقوانين الاتحاد الأوروبي، أنها ستتصل بالسلطات المجرية للحصول على مزيد من المعلومات حول هذه اللوائح الخاصة. وادعى الناطق باسم هذه الهيئة الأوروبية في بروكسل إن روسيا تعتبر تهديداً أمنياً للاتحاد الأوروبي.
وأكد أن المجر ملزمة دائماً بالتحقق مما إذا كان الدخول من دول ثالثة يستوفي جميع الشروط المنصوص عليها في المادة ٦ من قانون حدود شنغن.

المجر تغرد خارج السرب

لفتت حكومة فيكتور أوربان، رئيس الوزراء الشعبوي اليميني المجري، الانتباه مراراً باتصالها الوثيق مع روسيا. مؤخراً، سافر أوربان إلى موسكو للتحدث مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين دون التنسيق مع شركاء الاتحاد الأوروبي. واجه هذا انتقادات - خاصة لأن المجر تتولى حالياً الرئاسة الدورية للاتحاد الأوروبي.
تلقى أوربان مؤخراً انتقادات متزايدة من شركائه الأوروبيين بعد زيارته لروسيا والصين في يوليو، كجزء من مهمة سلام لإنهاء الحرب الروسية الأوكرانية. أوربان هو رئيس وزراء فريد في الاتحاد الأوروبي له علاقة جيدة مع الكرملين. خلال الحرب الروسية، امتنع عن تقديم أسلحة لأوكرانيا.
رداً على مثل هذه المواقف، قرر جوزيب بوريل، مسؤول السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي مؤخراً عقد الاجتماعات القادمة لوزراء خارجية ودفاع الاتحاد في بروكسل - وليس في بودابست عاصمة المجر. تتولى المجر رئاسة مجلس الاتحاد الأوروبي منذ ١ يوليو، والتي تتناوب كل ستة أشهر بين الدول الأعضاء الـ٢٧ في الاتحاد الأوروبي.

لفتت حكومة فيكتور أوربان، رئيس الوزراء الشعبوي اليميني المجري، الانتباه مراراً باتصالها الوثيق مع روسيا

ألمانيا.. تزايد الإنتقادات لقرار نشر الصواريخ الأميركية

تتزايد الانتقادات للسياسة الخارجية والأمنية لـ"أولاف شولتز"، المستشار الألماني، و"بوريس بيستوريوس"، وزير الدفاع الألماني، اللذين ينتميان كلاهما للحزب الاشتراكي الديمقراطي، خاصة من داخل الحزب.
وقال رالف شتيغنر، النائب عن الحزب الاشتراكي الديمقراطي في البوندستاغ الألماني، إنه لا ينبغي جعل العالم أكثر خطورة والدخول في سباق تسلح جديد. وبحسب قوله، وفقاً لمطالب الائتلاف الحكومي المعروف باسم "إشارة المرور"، يجب أن تنمو ميزانية الدفاع الألمانية بمقدار ١,٢٥ مليار يورو في العام المقبل.
كما دعا شتيغنر الحكومة الفيدرالية الألمانية إلى التفاوض مع فلاديمير بوتين، رئيس روسيا وقال في هذا الصدد: "علينا أن نرى كيف ندخل في مفاوضات مع روسيا. إنه أمر صعب، أنا أعرف ذلك، لكن تعزيز التسلح هو أسوأ خيار يمكننا استخدامه". حتى الآن، لا ترى الحكومة الفيدرالية أي أساس للتفاوض مع بوتين. الخط الرسمي هو أننا لا نفعل أي شيء دون التشاور مع أوكرانيا.
جاءت تصريحات شتيغنر في ضوء النشر المخطط للأسلحة الأمريكية بعيدة المدى في ألمانيا. على هامش قمة الناتو في واشنطن في منتصف يوليو، أعلنت الولايات المتحدة وألمانيا عن نشر صواريخ كروز توماهوك وصواريخ SM-٦ وأسلحة فرط صوتية جديدة اعتباراً من عام ٢٠٢٦.
فوجئ عدد من أعضاء البرلمان الألماني، ليس فقط من نواب الحزب الاشتراكي الديمقراطي الألماني، بهذا القرار وأحياناً صُدموا به. تحدث "أولاف شولتز"، المستشار الألماني، لأول مرة عن هذا الإجراء خلال قمة الناتو في واشنطن. تحدث عن "قرار جيد جداً" وأكد: يجب أن تتمتع ألمانيا بحماية ذاتية مع الردع. وبحسب قوله، فإن الأسلحة الدقيقة ضرورية لهذا الأمر.

وقال نائب سابق في الحزب الاشتراكي الديمقراطي في هذا الصدد: إن شولتز يميل إلى اتخاذ القرارات بمفرده وعدم شرح سياساته، بما في ذلك في تغيير النهج.
حظي انتقاد خطة النشر المحتمل للصواريخ الأمريكية أيضاً بدعم بعض المسؤولين السابقين في الحزب، بمن فيهم نوربرت والتر بورجانس، الرئيس السابق للحزب البالغ من العمر ٧١ عاماً، والذي يحظى باحترام كبير.
كما صرحت أميرة محمد علي، إحدى رؤساء تحالف ساهرا فاغنكنشت الألماني مؤخراً: "لم يكن ينبغي لأولاف شولتز اتخاذ مثل هذا القرار الشامل بتجاهل البرلمان الألماني. بعد كل شيء، نحن نتحدث عن إجراء يضاعف مخاطر الحرب على ألمانيا عدة مرات".
كما قال يوهان وادفول، نائب رئيس كتلة الاتحاد الديمقراطي المسيحي (CDU) والاتحاد الاجتماعي المسيحي (CSU) في البوندستاغ (البرلمان الألماني)، في حين أنه يدعم نشر الصواريخ الأمريكية: "بلا شك، يجب أن يناقش البوندستاغ هذا الموضوع. تواصلت الحكومة الألمانية بشكل سري في هذا الأمر".
كما دعا "رالف توماس نيماير"، رئيس مجلس التشريع والحكم الألماني، إلى إغلاق المنشآت العسكرية الأمريكية في هذا البلد.
وقال هذا السياسي الألماني مؤخراً إن واشنطن تستخدم الصواريخ التي تنشرها في ألمانيا لتعزيز حروبها. كما أعرب زيغمار غابرييل، نائب المستشار السابق ووزير الخارجية السابق والرئيس الحالي للعلاقات عبر الأطلسي في ألمانيا من الحزب الاشتراكي الديمقراطي، عن استيائه من عدم وجود نقاش قبل اتخاذ القرار بشأن نشر الصواريخ الأمريكية بعيدة المدى في ألمانيا.